مجلة

كلية الآداب

دورية أكاديمية علمية محكمة تهتم بنشر الدراسات الإنسانية والاجتماعية

أبحاث ماجستير/دكتوراه

النظرية السوسيولوجية وتفسير المشروعات التنموية: نحو نموذج نظري

الأستاذة/ شيرين ممدوح محمد سالم
طالبة ماجستير بكلية الآداب جامعة حلوان

المستخلص:

بعد النظرة الموجزه للتراث النظري لنظريات التنمية القديمة والحديثة، والاتجاهات الوسيولوجية المعاصره التي اهتمت بموضوع التنمية والتخلف نجد بعض النظريات تأثرت بالفكر السياسي والايدولوجي السائد في العالم كالرأسمالية والاشتراكية، والتي حاولت تفسير قضية التخلف والتنمية في دول العالم الثالث. ومن خلال تلك الاتجاهات السوسيولوجية نجد أنها ركزت على بعض الأبعاد المتسقه فيما بينها التي من خلالها يمكن تحقيق متطلبات التنمية.

وفي ذات السياق، تم تقديم مقارنة بين عدة نظريات للتنمية والتخلف، مع استعراض الفرضيات التي تقوم عليها كل نظرية. بعد ذلك، تم استخدام تلك النظريات لبناء نموذج نظري يفسر موضوع الدراسة المتمثل في "الجدوى الاجتماعية لمشروع تنمية قرى الريف المصري 'حياة كريمة'". النموذج النظري المقدم يعتمد على استخدام عدة نظريات لتحليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي لقرى الريف المصري ومشكلاتها. ويتمثل النموذج في تحليل تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعوامل الخارجية في تنمية القرى وتحسين معيشة سكانها، ويستخدم مبادئ وفروض نظريات محددة لتوجيه البحث وتحليل البيانات. كما يقوم النموذج أيضًا بتقديم توصيات وحلول تعتمد على الفهم النظري والتحليلي للمشكلة.

بالإضافة إلى ذلك، يتمثل النموذج في استخدام المفاهيم والمبادئ النظرية المقدمة في النص لتوجيه البحث وتحليل البيانات، مما يساعد في فهم أسباب ومؤشرات التخلف في قرى الريف المصري وكيفية التعامل معها من خلال مشروع "حياة كريمة." بالتالي، يمثل النموذج النظري الذي تم تقديمه في النص تفسيرًا مفصلًا ومنهجيًا لموضوع الدراسة باستخدام النظريات والمفاهيم النظرية المناسبة.

Summary

after a brief overview of the theoretical heritage of old and modern development theories, and contemporary sociological trends that have focused on the issues of development and underdevelopment, we find that some theories have been influenced by the prevailing political and ideological thought in the world, such as capitalism and socialism, which have attempted to explain the issue of underdevelopment and development in third world countries. Through these sociological trends, we find that they have focused on certain consistent dimensions through which development requirements can be achieved.

In the same context, a comparison was made between several theories of development and underdevelopment, along with an overview of the hypotheses on which each theory is based. Subsequently, these theories were used to construct a theoretical model to explain the study subject, which is the "social feasibility of the Egyptian rural development project 'Decent Life'". The presented theoretical model relies on using several theories to analyze the social and economic situation of Egyptian rural villages and their problems. The model involves analyzing the impact of local economic and social factors as well as external factors on village development and improving the livelihoods of their inhabitants, using principles and assumptions of specific theories to guide the research and data analysis. Additionally, the model provides recommendations and solutions based on theoretical and analytical understanding of the problem.

Furthermore, the model involves using the concepts and theoretical principles presented in the text to guide the research and data analysis, aiding in understanding the causes and indicators of underdevelopment in Egyptian rural villages and how to address them through the "Decent Life" project. Thus, the theoretical model presented in the text represents a detailed and methodical interpretation of the study subject using appropriate theories and theoretical concepts.

مقدمة

يعتبر علم الاجتماع هو نتاج للحداثة والإيمان بقوة العقل البشري في قدرته على الإبداع وخلق المعرفة التي يمكن استخدامها لتحقيق النمو والتقدم. لذلك فإن النظريات الاجتماعية للمجتمعات المتقدمة الحديثة لا تعمل فقط على تفسير المجتمع العالمي ولكنها أيضًا تعمل على تحديد مشاكله ووضع الحلول لتلك المشكلات، يرى"أنتوني جيدنز" واقع علم الاجتماع في مرحلة انتقالية مابين تحديد المشكلات ووضع الحلول والتكهن لحلها(جونز، ٢٠١٠: ٦٦). يهتم علم اجتماع التنمية بدراسة المشكلات التي يمكن أن تساعد دراستها في سير عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودفعها إلى الأمام، كما يدرس علم اجتماع التنمية الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والظواهر الاجتماعية المترتبة عليها والمصاحبة لها. وبالتالي يلقي الضوء على عدة قضايا أساسية أهمها: دوافع التنمية ومعرفه العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تساعد على سير عملية التنمية، العناصر الاجتماعية التي تساهم لسير عملية التنمية، مدى وعي الشعب بأهداف عملية التنمية والوسائل اللازمة لتحقيقها، نتائج التنمية وآثارها، الاتصال بين الأفراد والجماعات في مراحل التنمية الاجتماعية، وضع النماذج والنظريات ومدى اقبال الناس على محاكاتها لسير عملية التنمية، ومراحل عملية التنمية وتحديد الخطط التي تحدد مسارها في المستقبل (الجوهري، ١٩٨٤: ٤٦٨،٤٦٩).

ومما لا شك فيه يزخر التراث السوسيولوجي بالعديد من التعريفات والنظريات التي تساهم في تحديد مفهوم التنمية وابراز معالمها النظرية، ويتضح ذلك التباين من خلال الأبحاث والدراسات التي تحاول تحديد أهداف التنمية وأنواعها ومستوياتها، ولهذا قد اتخذت دراسة التنمية اتجاهات نظرية وتطبيقية مختلفة ومتناقضة أحياناً، لذا فقد حرص الكثير من المفكرين من مختلف التخصصات العلمية على دراسة قضايا التنمية محاولين تحديد أبعادها والتعرف على الظروف المهيأة لها والعوامل المؤدية إليها، والنتائج المترتبة عليها، والمعوقات التي قد تعترض سيرها، وبهذا تباينت وتعددت الرؤى حول موضوع التنمية من زوايا عديدة سواء بتحديد مفهوم ومؤشرات التنمية أو بتحديد المداخل والاتجاهات، ويعود سبب ذلك إلى اختلاف المدارس واختلاف الايديولوجيا نفسها. وفيما يلي سوف نعرض أهم هذه الاتجاهات والأفكار بشكل موجز فقد ساهمت تلك النظريات بإلقاء الضوء على أهم أسباب تخلف العديد من الدول والإستراتيجيات اللازم إتباعها لتحقيق التنمية. وعلى الرغم من

الإنتقادات التي وجهت لتلك النظريات، إلا أنها ساهمت في إثراء التراث النظري للتنمية، وأتاحت الفرصة للعديد من المفكرين الجدد في الإسهام في بلورة مفاهيم ومناهج جديدة تتماشى مع تطورات البشر في جميع مجالات الحياة.

أولا: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التنمية والتخلف

ظهرت العديد من النظريات والتوجهات الفكرية التي اهتمت بقضايا التنمية والتخلف في أوائل القرن العشرين، وعلى الرغم من صعوبة صياغة ومعرفة اهتمامات النظريات السوسيولوجية في دراسة التنمية والتخلف، إلا أن علماء الاجتماع المحدثون حاولوا معرفة أسباب وعوامل ظاهرة التخلف والتنمية والبحث عن أسباب تقدم دول عن دول أخرى، فألقوا الضوء على اتجاهات التنمية الاقتصادية والتغيرات الثقافية. ولدراسة الواقع الاجتماعي للدول النامية كان لابد من معرفة بعض الاتجاهات النظرية التي تحاول تفسير واقع تلك الدول. تنطلق هذه الاتجاهات النظرية من الإسهامات الفكرية التي قدمها كل من"كارل ماركس" و"ماكس فيبر". وعلى الرغم من صعوبة تصنيف هذه الاتجاهات إلا أنه يمكننا تصنيفها إلى اتجاهين رئيسين هما: الاتجاه المادي والذي أسس دعائمه "كارل ماركس"، والاتجاه المثالي الذي أقامه "ماكس فيبر". فقد حاول كل منهم تناول هذه الاتجاهات المعاصره لمعاونة دول العالم النامي في فهم وتجاوز التخلف (الحسيني، ١٩٨٢: ١٩) وفيما يلي سوف نتناول أهم هذه الاتجاهات والأفكار بشكل موجز.

١- اتجاه النماذج والمؤشرات المثالية

يعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات النظرية انتشاراً في دراسة قضايا التنمية والتخلف والبلدان النامية، ويقوم هذا الاتجاه على تحديد عناصر التخلف والتقدم للبلدان والتي يمكن من خلالها معرفة الفروق بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية إعتمادًا على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية، وذلك لتحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات" نماذج" مثالية، وتحديد الخصائص العامة للمجتمعات المتخلفة، وعملية التنمية (التغيرالاجتماعي، الاقتصادي) المراد إحداثها. فالمؤشرات الكمية يمكن من خلالها التعرف على خصائص الدول المتقدمة والبلدان النامية باستخدام المؤشرات الإحصائية مثل: متوسط دخول الأفراد، معدلات التعليم، عدد الأطباء في المستشفيات..إلخ، أما المؤشرات الكيفية فيمكن من خلالها التعرف على خصائص الدول المتقدمة والبلدان

النامية باستخدام بعض العناصر النموذجية التي تعبر عن التقدم أو التخلف؛ تتمثل هذه المؤشرات في: سوء التغذية، انتشار البطالة، التبعية السياسية والاقتصادية، التفاوت الطبقي، عدم توافر القيم المعنوية، والمصلحه الجمعية وغيرها. أيضاً يمكن صياغة نماذج تنموية تبرز التغيرات البنائية المستهدفة من عملية التنمية، كما تصور كيفية انتقال المجتمعات من حالة التخلف إلى حالة التقدم(شفيق، ١٩٩٤: ٣٦). ومن بين العلماء الذين قدموا إسهامات في هذا الاتجاه:"تالكوت بارسونز"،" بيرت هوستليز" و"سميلر" فكل من"هوستليز" و"سميلز" نجد أن معالجتهما في هذا الاتجاه لقضايا التنمية والتخلف تفتقد التحليل البنائي التاريخي للدول التي تحقق التنمية والتخلف في علاقتها بتاريخ البلدان المختلفة الذي ارتبط بالاستعمار الأوروبي إبتداءً من مطلع القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن العشرين، كما أنها تجاهلت طبيعة البلدان النامية وركزت على واقع الدول الأوروبية والغربية. إلا أنهم قدموا مؤشرات عامة وقابلة للتطبيق على جميع المجتمعات الإنسانية، وعلى الرغم من الإنتقادات التي وجهت لهذا الإتجاه إلا أنها كشفت عن إختلاف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة(التابعي، ١٩٩٣: ٢٥٤).

٢- اتجاه الانتشار الثقافي

يقوم هذا الاتجاه على فكرة الإنتشار الثقافي أو"التتثقيف" باعتباره أسلوبًا لتحقيق التنمية، وتتم عملية التثقيف عن طريق انتقال العناصر الثقافية والمادية في الدول المتقدمة إلى الدول التي تعاني من التخلف والفقر وذلك بهدف انتقال عملية التنمية إلى تلك الدول، أي تقوم المجتمعات الغربية الحديثة بنقل المعرفة والمهارات ورؤوس الأموال والقيم والتكنولوجيا إلى الدول المتخلفة، لكي تستطيع تلك الدول النهوض بمجتمعاتها وثقافتها لمواكبة الدول المتقدمة. وتتم عملية التثاقف عن طريق مرحلتين: **أولاً:** نقل العناصر الثقافية من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة، **ثانياً:** تنتشر هذه العناصر إلى الأقاليم ثم إلى كل مناطق تلك الدول (الحسيني، ١٩٨٢: ٥٥،٥٦). يتأثر أصحاب هذا الاتجاه بالفكر الماركسي، ومن أبرز وأهم ممثلي هذا الاتجاه "ويلبرت مور"، "فلدمان"، "دنيال ليرنر" و"كارن دوتش"، وهم يرون أنهم يقدمون حلولًا لمشكلات دول العالم الثالث وينادوا بقبول العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة والتخلي عن هويتهم الثقافية الخاصة. انتقد "أندر جوندر فرانك" في كتابه "تنمية التخلف" هذه الاتجاهات حيث يرى أنها تفتقد الكفاءة النظرية و

الصدق الامبريقي بل وتغفل تاريخ الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء؛ فالواقع أن للإستعمار دور كبير وخطير جدا في نشر الفساد داخل هذه البلدان. وبالتالي يؤكد "فرانك" على ضرورة ظهور نظرية جديدة في التغير الثقافي وفي مجال التنمية الاقتصادية تناسب واقع وتاريخ تلك الدول المتخلفة، على أن تقوم هذه النظرية برصد واقع التاريخ المعاصر لظاهرة التنمية والتخلف، وأيضاً تكشف عن العناصر التنمية البنائية والتي تساهم في دعم التنمية والتخلف وذلك بحكم ارتباطهم التاريخي معًا(ابو كريشة، ٢٠٠٣: ٧٨،٧٩).

٣- الاتجاه الماركسي المحدث

استند هذا الاتجاه إلى التصور الماركسي لفهمه لواقع المجتمعات التي تقوم على الصراع الدائم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، ويرى ماركس أن التخلف يحدث نتيجة سيادة نمط انتاج متخلف وينتج عنه تكوين اجتماعي متخلف، وبذلك تتسم رؤية ماركس عن التخلف بأنها نظره شمولية تتضمن: نمط الانتاج وما يشمله من قوى انتاج وعلاقات انتاج متخلفة، وتكوين اجتماعي وماشمله من وعي وعلاقات اجتماعية متخلفة. أي أن ظاهرة التخلف تتكون من عنصر اقتصادي(مادي) وعنصر اجتماعي(الحسيني، ١٩٨٢: ٩٤).

ومن هذا المبدأ حاول الماركسيون المحدثون من تطوير آراء ماركس، فقد انطلق هذا الاتجاه من نقده للواقع التاريخي في البلدان التاريخية، فقد حاول أصحاب هذا الاتجاه من تحديد مفهوم ظاهرة التخلف بنظرة شمولية من منظور مختلف تمامًا، حيث اهتم بدراسة دول العالم الثالث في ضوء النظام العالمي الشامل وذلك وفقاً للتحليل التاريخي للعلاقات بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث والتي تتميز بالتبعية والاستغلال والتي كانت السبب في وجدود مجتمعات متخلفة ومجتمعات متقدمة. وبناءً على ذلك تعتبر نقطة الانطلاق الأساسيه في دراسات الماركسين المحدثين هي ضرورة فهم العالم باعتباره وحده متكاملة ونسق متكامل قائم على وجود اقتصاد دولي متحد. حيث أنه من المستحيل دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الغربية. وذلك لأن بلدان الدول النامية تزود البلدان الصناعية بالمواد الخام الهامه، كما تزود مؤسساتها بأرباح هائلة ومجالات واسعة الاستثمار، وكنتيجة لذلك نجد الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة تعارض تصنيع الدول النامية، لكي تضمن استمرار تخلف دول العالم الثالث(شفيق، ٢٠٠٠: ٤٤).

ووفقًا لتلك الرؤية، يعالج الاتجاه الماركسي الجديد التخلف والتنمية من خلال التحرر من التبعية، التي كانت ومازالت هي المسؤلة عن التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتخلفة، وللقضاء على التخلف لابد من التخلص من التبعية بكل صورها الاقتصادية والاجتماعية، تلك التبعية تساهم في فرض ودعم عوامل داخلية تتمثل في الطبقات الحاكمة الفاسدة التي من صالحها استمرار التخلف، والتي تدعمها القوى الرأسمالية لخدمة أهدافها الاحتكارية(التابعي، ١٩٩٣: ٩٥).

٤- الاتجاه المثالي

يعتبر المؤسس الحقيقي لهذا الاتجاه هو "**ماكس فيبر**"، و يقوم هذا الاتجاه على الدور الذي تلعبة القيم الروحية في التنمية، حيث تعتبر القيم والأخلاق الدينية والاقتصادية هي الدعامة الرئيسية للتنمية الإقتصادية، وأن تغيير القيم والاتجاهات هو من المتطلبات الرئيسية لخلق مجتمع حديث. وقد اعتمد **فيبر** في معالجته لقضية العلاقه بين القيم الدينية والتنمية الاقتصادية ونشأة النظام الرأسمالي، على أفكار وقضايا الواقع الأوروبي والغربي الذي انحاز إليه كباقي العلماء. وعلى الرغم من الإنتقادات التي وجهت **لفيبر** واتجاهه المثالي إلا أنه ساهم مساهمه إيجابية في العلاقة بين القيم والتنمية (التابعي، ١٩٩٣: ٢٠٣).

وبعد الإطلاله السريعة على الاتجاهات النظرية المفسرة لعمليتي التخلف والتنمية في دول العالم الثالث، نجد أن كل اتجاه قد تبنى وجهة نظر مختلفة ومحدده لظاهرة التخلف. فنجد اتجاه النماذج والمؤشرات قام بوضع عناصر محدده للتخلف والتقدم، وانتهى بأن عملية التنمية يمكن اكتسابها عن طريق محاكاة عناصر التقدم في الدول المتقدمة الغربية. أما اتجاه الانتشار الثقافي قام بتحديد العناصر الثقافية والمادية التي يجب أن تكتسبها دول العالم الثالث من الدول المتقدمة بهدف التنمية. وفي ذات السياق جاء اتجاه الماركسي المحدث في محاولة تحديد مفهوم ظاهرة التخلف بنظره شمولية والتي مؤداها أن العلاقات بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة تتميز بالتبعية والاستغلال. وأخيراً جاء الاتجاه المثالي الذي كانت تلعب فيه القيم الروحية والأخلاق المثالية دور مهم في عملية التنمية، وذلك وفقًا لرؤية "ماكس فيبر".

وأخيراً .. في ضوء هذه الاتجاهات السوسيولوجية يمكننا القول، أن الدراسة السوسيولوجية المتعمقة لقضايا التخلف والتنمية في دول العالم الثالث، تتطلب نظره تكاملية شاملة (التحكم في الموارد البشرية والبنية الأساسية). والتي تمثل عملية تغير حضاري له أبعاد اقتصادية، تكنولوجية، بيئية، سوسيوثقافية. ومن الرؤى الداعمة لذلك ضرورة الأخذ في الاعتبار: سير عملية التنمية في ضوء الموارد البيئية بهدف استغلالها وتجنب تدهورها، واستغلال التكنولوجيا في ضوء ثقافة الأفراد. تلك الأبعاد التي يجب أن يضعها المخططون في اعتبارهم وخاصة البعد الاجتماعي الثقافي؛ وذلك لما تمثله العوامل الثقافية من عائق أمام عملية التنمية، بسبب الظروف الاجتماعية وعدم الرغبة في التغيير. تلك المشكلات الثقافية التي لاتزال تقف حجر عثره أمام عملية التنمية(محمد الجوهري وآخرون، ١٩٨٤: ٣٦٢).

ثانيا: نظريات التنمية

تعتبر قضية التنمية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية في محاولة منها للتخلص من التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية الاستراتيجيات المختلفة للحاق بالدول المتقدمة. وفي سياق تقييم المشروعات ظهرت العديد من النظريات التي اهتمت بالتنمية والتخطيط، تلك النظريات حاولت تفسير أهمية التنمية وكيفية تحقيقها والمعوقات التي واجهتها، كما ألقت النظريات الضوء عن التخلف كمفهوم مقابل للتنمية وكمحاولة لرصد معوقات التنمية وعدم تحقيقها لأهدافها. وبذلك قد عملت نظريات التنمية على تفسير العمليات التي من خلالها يحقق المجتمع، تحسين الإنتاج، تحسين مستوى معيشة السكان، وأيضاً حاولت تلك النظريات التركيز على أسباب عدم تحقيق عمليات التنمية. وفيما يلي عرض لبعض النظريات التي عكست وجهة نظر أصحابها في تناول ظاهرة التنمية وتفسير ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث.

١- نظرية التحديث Modernization Theory

تعتبر نظرية التحديث عنصر هام وله قيمة في إسهامها لنظرية النظام العالمي، ويرجع ذلك الإسهام إلى أن قضايا نظرية التحديث هي نفس القضايا التي تتبناها الحكومات الغربية في تعاملها مع دول العالم الثالث، وأيضاً تتبناها الهيئات العاملة في مجال التنمية التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها من المنظمات، فتعتبر تلك المنظمات هي مؤشرات للتنمية التي

تستخدمها السياسات الاقتصادية والسياسية كدليل في التعامل مع الدول غير المصنعة (جيدنز، ٢٠٠٦: ١٧١). ظلت نظرية التنمية هي المسيطرة في الفترة مابين الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الستينيات من القرن العشرين، بل ولاتزال ذات تأثير قوي ومؤثر في الولايات المتحدة وبعض من دول العالم الثالث التي تأثرت بالفكر الأمريكي ونشرته بين الناس. ظهرت نظرية التحديث في أوروبا في فترة الخمسينيات والستينيات في الولايات المتحدة واستمرت إلى السبعينيات، وكانت هي النظرية المسيطرة وبقوه خاصَّة في فترة السبعينيات. وفي ذات السياق، يمكن إرجاع أصول نظرية التحديث والإهتمام بقضايا التحديث في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، عندما اتضح لكثير من المجتمعات الغربية حجم الفقر والتخلف الموجود في هذه المجتمعات؛ ونتيجة استقلال عدد كبير من الدول المحتلة، وأيضاً رغبة هذه الدول في تحقيق عمليات التنمية، فقد إختلفت المجتمعات من حيث إمتلاك رأس المال والمواد الخام أو وجود الوفره السكانية. كما اهتمت المنظمات الدولية بمشاكل التنمية الاقتصادية والإستقرار السياسي والتغيير الاجتماعي والثقافي لتلك المجتمعات وقامت بتنفيذ بعض المشروعات التنموية وتقديم التمويل بهدف تخطي تلك الدول لمشكلاتها، وبالتالي ساهم علماء الاجتماع في هذه المهمه في دراسة تأثير التقاليد الفكرية الغربية في طبيعة التغيير الاجتماعي. وعلى الرغم من أن مصطلحات نظرية التحديث جديده نوعًا ما فإن الطريقة التي تتعامل بها النظرية مع دراسة التغيير الاجتماعي في المجتمعات الغير غربية هي راسخة بالفعل في الحكمة التقليدية (Tipps,1973: 200).

أ- الجذور الفكرية ونشأة نظرية التحديث

إن التغيرات التي تحدث اليوم في العالم جعلت الثقافات والمجتمعات أكثر تداخلاً واعتماداً على بعضها البعض أكثر من الماضي، حيث شهدت المرحلة الحديثة (القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا) تسارع في التغيرات بشكل أعمق مما حدث في الماضي، ولتوضيح ذلك، نشير إلى أن التغير الاجتماعي هو تحول في البنية الأساسية للمجتمع وللجماعات الاجتماعية، ولايمكننا تفسيره وارجاعه إلى عامل واحد ولكن هناك العديد من المؤثرات التي تؤدي لذلك التغير أهمها: التنظيم السياسي، التكيف مع البيئة المادية، والعوامل الثقافية. وفي ضوء ذلك، يرى "كارل ماركس ١٨١٨- ١٨٨٣" من وجهة نظره أن الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي هي المؤثرات الاقتصادية وليست أفكار وقيم الأفراد، حيث أن الصراع بين الطبقات هو الذي

يدفع إلى التطور المادي التاريخي(هي وجهة النظر التي صورها ماركس، والتي فيها تلعب العوامل المادية والاقتصادية الدور الرئيسي في تحديد التغير التاريخي)، ووفقًا لتلك الرؤية، تركت أعمال ماركس نظرة بعيدة المدى عن العالم في القرن العشرين. ومن زاوية أخرى، سعى "ماكس فيبر١٨٦٤-١٩٢٠" أيضاً لفهم طبيعة التغير الاجتماعي فيما يتعلق بدور العقلانية واللاعقلانية في الإنتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث وأسبابه، فقد وقف موقفاً ضد الماركسية في الأصول الاقتصادية للحياة ورفض المفهوم المادي التاريخي لماركس وانتقده، واعتبر أن القيم والدوافع والأفكار البشرية هي التي تؤثر على التغير الاجتماعي وليست العوامل الاقتصادية فحسب، فقدم من خلال أبحاثه وإسهاماته العديد من الدراسات ومن أهمها دراسة "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" فهذه الدراسة تعتبر نموذجاً لتحليل العلاقة بين القيم والتنمية وأن القيم هي التي تدفع المجتمع إلى الأمام، وأيضاً قام بدراسات عن ديانات الصين والهند وعقد مقارنات بين الأنساق الدينية في الصين والهند والغرب وخلص منها أن الأفكار والقيم الثقافية قد أسهمت في تشكيل المجتمعات وتوجيه سلوك الأفراد (جيدنز، ٢٠٠٥: ٦٩، ١١٣).

من أشهر رواد نظرية التحديث "روستو" و"هنغتون وليز" وقد انطلق منظروا نظرية التحديث من بعض آراء علماء اجتماع محدثون من بينهم "دايفيد ماكليلاند" في فترة الستينيات، "اليكس انكلز" و"ديفيد سميث" في فترة السبعينيات. كما تعددت الكتابات والدراسات الحديثة للعديد من العلماء في محاولة منهم لتغيير وجهات نظر بعض أصحاب نظرية التحديث. لذلك أستخدمت النظرية كنموذج يحتذى به في الأوساط الأكاديمية الغربية كمبرر لتطبيق نفس الآليات في جميع أنحاء العالم الثالث مقارنة بالمجتمعات الغربية والتي تقوم على التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والعقلانية والنمو الاقتصادي والتي هي عوامل يجب أن تستهدف باستمرار (زايد، ٢٠٠٨: ١١). وفي ضوء تلك الروافد الفكرية ظهرت نظرية التحديث والتي سوف نشير إلى أهم مسلماتها في السطور الآتية.

ب- افتراضات وقضايا نظرية التحديث

إنطلقت فكرة نظرية التحديث، والتي تتلخص قضاياها ومسلماتها في مقوله واحدة تجمعها وهي"أن التحديث يتم من خلال الاحتكاك بالغرب وبالثقافة الغربية"، باعتبار أن الثقافة الغربية هي الناقلة للتحديث والمحركة لعمليات التحديث ولكل قضايا التنمية في

العالم الثالث الذي يمر بمراحل من التطور الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن مصير مجتمعات العالم الثالث سيكون مثل مصير المجتمعات الغربية بمعنى أن ماضي المجتمعات الغربية هو حاضر المجتمعات في العالم النامي. وفي ضوء ذلك سوف نقوم بإطلاله سريعه على أهم قضايا وأفكار نظرية التحديث والتي تتلخص قضاياها فيما يلي:

* تتبنى هذه النظرية وجهة النظر، أن الإحتكاك بالغرب هو أساس عملية التحديث وأنه يتم من خلال علاقة خارجية تسمى "علاقة التثاقف"، فتصنف النظرية المجتمعات إلى تقليدية قديمة ومجتمعات غربية حديثة، وعند حدوث اتصال بينهم تنتقل الثقافة الغربية التحول الثقافي للمجتمعات الحديثة. ومن أجل أن تتقدم شعوب جنوب العالم (العالم الثالث) لابد من اتباع النموذج الغربي في التحديث، حيث ترى أن الدول الغربية تقدم نموذجاً للدول المتخلفة يجب أن يحتذى به وعلى دول جنوب العالم أن تنسخ التجربة الغربية في التطور الرأسمالي في الصناعة والتجارة وصولاً إلى التقدم الاجتماعي (زايد، ٢٠٠٨: ١١).

* بعد عملية الإتصال الثقافي تبدأ عملية الإنتشار الثقافي ويحدث ذلك الإنتشار في شكل موجات تتسع باستمرار وبشكل دائم وتبدأ من المركز دائمًا(العاصمه والمدن الكبرى) وينتقل إلى الأطراف، ويكون التعليم هو العنصر الأساسي من عناصر التغيير لأن التعليم يبدأ في تغيير ثقافة وقيم هذه المجتمعات حيث ينتقل التعليم من المركز ويبدأ في الإنتشار إلى الأطراف على شكل موجات إلى أن تغطي كل أنحاء المجتمع. وبالتالي تعمل على تخلق إنسان حر قادر على التغيير والإنجاز ومن ثم تخلق أنشطة اقتصادية جديدة وتتحول النظم السياسية إلى نظم ديمقراطية حديثة. وبناءً على ذلك تقوم النظرية على تحديد المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تُسهم في التقدم الاجتماعي وتطور المجتمعات وتسعى لشرح عملية التطور الاجتماعي، كما تركز على ضرورة التعليم وانتشاره؛ وهذا يعني أن التدخلات البشرية تتحكم في سرعة وشدة التحديث (زايد، ٢٠٠٨: ١٣).

* ترجع النظرية السبب الرئيسي في تخلف المجتمعات وعدم تقدمها هو العادات والتقاليد والثقافات التقليدية السائدة في تلك المجتمعات، بما فيها من قيم تتصف بالجمود كسيادة نظام القرابه، سيادة النظرة العاطفية الخرافية القدرية، وسيادة التنمية التقليدية والتفكير الغير علمي، تلك الثقافة التي تعتبر عقبة في سبيل التقدم. وعلى النقيض من ذلك؛ يتميز المجتمع الحديث بسيادة التنمية التي تستخدم الوسائل الحديثة، سيادة الحراك الاجتماعي والجغرافي مقابل تراجع روابط القرابة وتعزيز روابط المصلحة الخاصة، سيادة النظرة

العقلانية العلمية في كل مجالات العمل والحياة (زايد، ١٩٥٨: ١٢). وفي ضوء ذلك؛ تشير النظرية لإحداث التنمية والتغير الاجتماعي لابد من إنسياب موارد وقدرات وممارسات من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية في أربع مجالات: رأس المال، التكنولوجيا الغربية الحديثة والمهارات المرتبطة بها، المؤسسية الخاصة ومؤسسات السوق الحر عامة، والقيم والخصائص الثقافية والسلوكية التي يتصف بها المجتمع الرأسمالي (Armer& Katsillis, 2000)، بمعنى أن نستورد قيم وسلوك المجتمع الرأسمالي ونقوم بتطبيقه في الدول النامية، باعتبار أن سلوك وقيم الدول النامية (كإهدار الوقت، عدم التنظيم، عدم وجود الحرية بالعمل، وعدم انضباط قيم العمل) هي من أسباب تخلف تلك الدول. وبذلك أصبحت التكنولوجيا كحافز اقتصادي واجتماعي للنمو في البلدان الأقل نمواً، وبالتالي يتم التحضر والانتقال من النمط الزراعي التقليدي إلى النمط الصناعي.

* تشير النظرية أن التغير الاجتماعي يحدث بالانتقال التدريجي الخطي من مجتمع "ما قبل الحداثة" أو التقليدي إلى مجتمع حديث، والمقصود بكلمة "خطي" أي أن التغير يسير في خط واحد للوصول إلى المجتمع المثالي الذي يمثله المجتمع الغربي الحديث. وبهذا المعنى تصف نظرية التحديث العمليات التحويلية للمجتمعات من التخلف إلى المجتمعات الحديثة من حيث البناء والوظيفة والثقافة، حيث تؤكد هذه النظرية على كيفية استغلال الموارد وخاصة التكنولوجيا، لمواجهة المشكلات المجتمعية المتراكمة من أجل التنمية (عبد المعطي،الهواري، ١٩٨٧). فيتحول البناء الاجتماعي من بناء متجانس بسيط إلى بناء معقد متباين، وتتباين الجماعات الاجتماعية حيث تظهر المجتمعات التي تقوم على الطبقة والمكانة وتسود بها الديمقراطية التي تضمن المساواة والعدالة والكرامة للجميع، وتختفي المجتمعات القائمة على العرق والسلالة والتي تعاني من الإستبداد والطغيان وعدم المساوة في الحقوق بين السكان وغياب العدالة والكرامة الإنسانية. وبذلك يبدأ التغيرالاجتماعي من تحديث المجتمعات التقليدية إلى نموذج المجتمع الحديث بكل خصائصه ومميزاته (زايد، ١٩٨٥: ١٢).

* تتم عملية التغير الاجتماعي في ضوء صراع فتتصادم الثقافة الحديثة مع الثقافة التقليدية ويحدث تناقض وصراع مابينهم ومقاومة، ويواجه دول العالم النامي مشكلات التغير الاجتماعي متمثلة في: عدم الاستقرار والتوازن بين النظم الاجتماعية، والتغير الثقافي البطئ، وظهور العديد من الحركات الاجتماعية. وفي ضوء ذلك؛ تصبح الثقافة القديمة عقبة في سبيل التطور. تلك المشكلات دفعت أنصار هذا الاتجاه بوصف أحوال مجتمعات العالم الثالث بعد

الإستقرار وعدم الإتساق في أبنية وثقافة تلك المجتمعات (زايد، ١٩٨٥: ١٣). ومن الأمثلة الداعمة لذلك؛ عند دخول الحملة الفرنسية مصر في أواخر القرن العشرين، ظهرت الكثير من الصراعات نتيجة لدخول ثقافة جديده حديثة في صراع مع الثقافات التقليدية، ومن ثم بدأت البنية الثقافية الساكنة في التغير وكان لها أثر واضح ومهم في النواحي العلمية والثقافية في المجتع المصري. فالتحديث لا يتم إلا بأفراد محدثون ويحملوا الثقافة الحديثة من أجل الرقي بالمجتمع.

٢- نظرية التبعية Dependency Theory

تستخدم كلمة التبعية للتعبير عن واقع يعيشه معظم دول العالم الثالث، ويرتبط هذا التعبير بنظرية التبعية التي قامت بتفسير أوضاع التخلف والتأخر في هذه الدول. فالتبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخيًا منذ الحقبة الإستعمارية، تلك الحقبة التي ترتب عليها ظهور مجموعة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية (والتي تعبر تلك العلاقات عن شكل من أشكال تقسيم العمل الدولي)، الذي هو عبارة عن توظيف موارد وفائض الدول التابعة (دول العالم الثالث) لخدمة ومصلحة الدول المتبوعة (المتقدمة) والتي تمثل مركز النظام الرأسمالي العالمي. وفي ظل تلك الظروف، تمارس دول القلب الرأسمالي العالمي هيمنتها على الدول التابعة من خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وشركات متعددة الجنسيات (العيسوي، ٢٠٠١: ٢٢).

أ- نشأة نظرية التبعية وأشهر روادها

تمثل نظرية التبعية رد فعل راديكالي لمنظور مدرسة التحديث والتنمية السياسية التي تتجاهل المتغيرات الدولية في تفسير تخلف دول العالم الثالث. ظهرت الكتابات الأولى عن تلك النظرية في أمريكا اللاتينية والتي لجأت إلى تحليل تجارب النمو الاقتصادي لتلك المجتمعات، خاصة بعد اندماجها في نظام الاقتصاد العالمي في بداية القرن السادس عشر وحتى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين (بعد الأزمة الاجتماعية والاقتصادية)، حتى إمتدت أفكارها إلى دول جنوب العالم (أفريقيا والشرق الوسط)، ونظرًا للتباين الفكري داخل النظرية فقد يستخدمها البعض كسلاح أيدولوجي من وجهة نظر ماركسية ويتمثل في الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي العالمي، والبعض الآخر يبرز دورها كعامل دولي رئيسي في تقنين حركة دول العالم الثالث. من أشهر كتاب ومفكري نظرية التبعية: "أندريه جندر فرانك" وهو من أشهر

كتابها حيث يرى أن إستمرار وفقر دول العالم الثالث هو نتاج لتبعيته، كما يرى أن الإحتكار التجاري هو الذي يفسر كيفية إستغلال دول المركز لدول الأطراف أو الهوامش وأن الرأسمالية هي المسئولة عن تخلف دول الهوامش. أما عن عالم الاقتصاد الأرجنتيني "بريش" هو من أوائل العلماء الذين قاموا بدراسة مشكلات التخلف وقسم العالم إلى المركز والهامش. كما أكد "إيمانويل" على عدم المساواة في الأسواق الدولية والتبادل الدولي، بينما يرجع "سمير أمين" سبب عدم المساواة في التنمية إلى عدم قدرة دول الهامش من مواكبة وتحدي الإحتكارات الأجنبية(هيجوت، ٢٠٠١: ٢٧٦، ٢٧٥).

ب- مسلمات وقضايا نظرية التبعية

تتلخص قضية التبعية في قضية أساسية مؤداها "أن التخلف الاقتصادي والفقر الموجود في دول العالم الثالث هو ناتج عن علاقة إستغلال الدول المتقدمة لموارد وفائض الدول النامية". وفي ضوء ذلك، سوف نشير إلى أهم قضايا ومسلمات نظرية التبعية والتي تتلخص فيما يلي:

* يؤكد أنصارها على فكرة إستنزاف فائض الدول المتخلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية. فقد إقترنت فكرة نظرية التبعية بمفهوم الرأسمالية حيث ترى أن هناك تفاعل وإرتباط بين العوامل الداخلية والخارجية لنمو الرأسمالية، وبالتالي يؤدي التوسع الرأسمالي إلى تكوين علاقة ينتقل من خلالها الفائض الاقتصادي من دول العالم الثالث إلى البلدان المتقدمة. ووفقًا لتلك الرؤية، نجد أن الرأسمالية تعتبر نظام دولي عالمي يتجاوز الحدود القومية للدول(زايد، ١٩٥٨).

* يتفقق أنصارها على مقولة "عدم التوازن بين العواصم المركزية والمحيطات الهامشية"، حيث ذهبوا إلى تقسيم دول العالم إلى دول المركز(الدول المتقدمة) ودول الأطراف (دول العالم الثالث)، وترى أن التنمية في دول العالم الثالث لن تنطلق بشكل صحيح لأنها تعتمد بشكل كامل على دول المركز، حيث تضع دول المركز قيود لدول العالم النامي والتي تتمثل في: قروض مالية، عدم كفاية الإستثمار والإدخار، نقص المهارات والتعليم بسبب الجهل والتخلف وإحتكار أساليب العلم والتكنولوجيا والخبرة الفنية التكنولوجية التي تملكها الدول المتقدمة لديها، وبالتالي لن تسمح لها بالنمو والتفوق عليها حفاظًا على مصالحها وبالتالي الإبقاء على التبعية حتى وإن تطلب الأمر إستخدام القوة العسكرية. وبناءً على تلك المعطيات، ركزت

مدرسة التبعية على العوامل الخارجية كعامل رئيسي لتخلف بلدان العالم الثالث؛ ومن هذا المبدأ تصبح الدول المتقدمة هي المسؤلة عن تخلف تلك الدول وتعمدها لإبقاء الدول النامية تابعة لها(المقرمي، ١٩٩١: ٣٩). وبناءً على ماسبق، أكد أنصارها على علاقات تحالف المصالح بين القوى الرأسمالية المسيطرة من الخارج والقوى الداخلية المتحكمة داخل دول العالم الثالث، وذلك لتحقيق مصالحهم الشخصية عن طريق تبرير واقع التبعية لضمان حصولهم على التأثير الشعبي. حيث تعمل هذه النخبة على عرقلة سير التنمية عن طريق: إهمال الإنتاج، إحتكار الأسواق، تقليل الصادرات وتشجييع الواردات(مندور،٢٠١١: ٧١).

*لا تغفل نظرية التبعية دور الإستعمار وما لعبه من دور كبير في حدوث ذلك الواقع، فقد جاء الإحتلال بشكلة التقليدي طمعاً في موارد البلاد النامية حيث امتهن تاريخ الإنسانية. وفي ذات السياق، أشار"فرانك" ظهور بمايسمى "الاقتصاد الثنائي" في فترة الإستعمار(فرض التخصص وتقسيم العمل الدولي)؛ وذلك نتيجة حصول الدول الصناعية على المواد الخام بأسعار رخيصة من دول العالم الثالث، أي بمعنى وجود فئة اقتصادية تتميز بالكفاية التكنولوجية بينما تكون البنية الاقتصادية الكلية تميزها أساليب العمل التقليدية، وبالتالي تعجز عن سد الحاجات المحلية المتزايده. ونستنتج من ذلك، أن دول الجنوب الفقيرة هي دول ليست حرة أو تملك قرار، وليس لها القدرة على التحكم في مواردها. ولذلك فإن التخلف الذي يوجد في العالم الثالث والمجتمعات الفقيرة ليس سببه سلوك وثقافة الأفراد وعاداتهم الخاطئة وإنما هو تخلف سببه العلاقات الإستعمارية، أما في العصر الحديث فتوجد العلاقات شبه الإستعمارية والتي تعرف باسم (مجتمع مابعد الكولونيات أو مابعد الإستعمار) أي بمعنى خروج الإستعمار بشكل مادي ولكنه موجود بشكل معنوي(مصطفى، ٢٠٠٧: ٨٥).

* وأخيراً، يرى أنصار النظرية أن التخلف والتقدم هما وجهان لعملة واحدة، والتي بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي. وأن التخلف لم يكن في اقتصاد دول العالم الثالث بل أنه نشأ في نفس اللحظة التاريخية التي ظهر فيها التقدم في مراكز العالم الرأسمالي أي أن "تخلف العالم الثالث هو ناتج مباشر للتنمية في دول المركز الرأسمالي". ويؤكدوا لكي تسير التنمية في مسارها الصحيح لابد من عملية التحرر الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول؛ من أجل تحقيق الإرادة الوطنية ويستعيد المجتمع التحكم والسيطرة على شروط تجدده لتحقيق التنمية والتقدم (العيسوي، ٢٠٠١: ٢٥)، ويرى" فرانك" وغيره من منظروا نظرية التبعية الحل للتحرر من وضعية التبعية والتخلف التي يعاني منها دول العالم الثالث تكون عن طريق الثورة

الإشتراكية والتحرر من النظام الرأسمالي العالمي للتخلص من سيطرة النظام العالمي(لامه، ٢٠١٣: ٢١٥).

٣- نظرية النظام العالمي World System Theory

ارتبطت نظرية النظام العالمي بإسم العالم "إيمانويل والرشتين"عام ١٩٣٠ الذي سعى لفهم السياق الفكري لهذه النظرية، والذي برزت إسهاماته في الفكر التاريخي الاجتماعي والتي أثرت في إلهام العديد من العلماء بسبب المفاهيم الرئيسية الفكرية التي قدمها لنظرية النظام العالمي، برزت هذه النظرية في مجالات التاريخ الاقتصادي وعلم الاجتماع التاريخي؛ وذلك لتركيزها على التنمية والفرص الغير متكافئة عبر الدول(Martínez, 2001:1).

أ- نشأة نظرية النظام العالمي وأشهر روادها

يرجع "والرشتاين" الجذور التاريخية للنظام الاقتصادي العالمي إلى القرن السادس عشر والذي إنبثق من أوروربا. فكان من أهدافه خلق تفسير بديل لكي يحقق فاصل مفاهيمي واضح مع نظريات التحديث والتنمية؛ لكي يتوفر نموذج نظري جديد لظهور الرأسمالية والصناعية. إعتمد "والرشتاين" على ثلاث روافد أساسية في تصوره لفهم النظرية هي:

١- **مدرسة أناليس:** والتي يمثلها "فرناند براوديل" ، فقد ركز "والرشتاين" على المناطق الأيكولوجية(الجغرافية) كوحدة للتحليل، وإهتم بالتاريخ الريفي. فقد كان تأثير"أناليس" هنا على المستوى المنهجي.

٢- **كارل ماركس**: إعتمد "والرشتين" على تفسير ماركس للواقع الاجتماعي الذي يقوم على الصراع الاجتماعي بين البشر على أساس مادي، كما إهتم بعمليات الصراعات الطبقية التنافسية وتراكم وتركز رؤوس الأموال.

٣- **نظريه التبعية:** إتفقت في العديد من النواحي مع نظرية التبعية، فقد إستمد منها شرح عمليات التنمية وشعبية العالم النامي(Martínez, 2001:٢). ومن تلك الروافد الأساسية إنطلقت أفكار نظرية النظام العالمي والتي سنلقي الضوء عليها في السطور القامة.

ب- مسلمات وقضايا نظرية النظام العالمي

تتلخص هذه النظرية في شرح "الاقتصاد الرأسمالي العالمي" باعتباره نظام اجتماعي كلي متفاعل له حدود وهياكل وأعضاء وقواعد شرعية، ذلك النظام يتكون من مكانات طبقية

متفاوته في القوة السياسية ودرجة النمو الاقتصادي،هذه المكانات هي دول المركز(وهي التي تمثل المكانة الطبقية العليا في النظام العالمي الحديث) والدول الهامشية (وهي الدول النامية والتي تمثل الطبقة المتدنية في النظام العالمي). ولتوضيح ذلك سوف نقوم بعرض أهم مسلمات وقضايا النظرية والتي تتلخص في الآتي:

* يطلق "والرشتاين" النظام العالمي باسم "العالم الاقتصادي"، والذي هو عبارة عن نظام متكامل يقوم على السوق بدلاً من المراكز السياسية. حيث يقوم بتعريف النظام العالمي على أنه: نظام متعدد الثقافات وتقسيم العمل، وبه إنتاج وتبادل السلع الأساسية والمواد الخام الضرورية للحياة اليومية. ويشير تقسيم العمل إلى قوى وعلاقات إنتاج الاقتصاد العالمي ككل يؤدي إلى ترابط (دول المركز والمحيط) حيث يركز أحدهما على العمالة الكثيفة والآخر على الإنتاج الكثيف لرأس المال(Martínez, 2001:3).

* وفقاً لنظرية التبعية، تصنف النظرية النظام العالمي إلى دول المركز، دول الهوامش، دول شبة الهوامش(التي تقع بين المركز والهوامش). والتي تكون العلاقات بينها قائمة على إستغلال دول المركز لموارد ومواد خام دول الهوامش بأقل الأسعار، أما دول شبة الهوامش فهي تقع بين الدول المستغلة والدول التي تستغلها وتقوم على أساس تقسيم العمل العالمي (عثمان، ٢٠٠٨، ١٠٧).

* الوحدة الجوهرية للنظام العالمي هي الوحدة الاقتصادية وليست الوحدة السياسية، ويقوم هذا النظام على فرضية أساسية مؤداها أنه لايمكن فهم ظاهرة التخلف والتنمية على المستوى المحلي والعالمي دون فهم الرأسمالية كنظام عالمي وتاريخي، حيث يتكون النظام العالمي من دول المركز والأطراف والذي يشمل على علاقات تجارية ومالية فيما بينهم (Wallerstein,1976:27).

* النظام العالمي يقوم على مبدئ غير متكافئ بين العلاقات بين دول مركز والمحيط، حيث يقوم على علاقات إستغلالية وإمتصاص الفائض من دول الأطراف إلى دول المركز، ويرى "والرشتاين" أن النظام العالمي الجديد لايمكن أن يستمر إلا من خلال إستمرار إستغلال دول الأطراف (Wallerstein,1976:27).

٤- نظرية مراحل النمو عند روستو

عانت دول العالم الفقيرة من التخلف وذلك لغياب أدوات تحليل عملية النمو الاقتصادي، ومع تقدم دول أوروبا وإعادة تحديث اقتصادها واعتمادها على الوسائل التكنولوجية الحديثة، ظهرت رغبة تلك الدول في التغيير والتقدم. فظهرت نظرية "روستو" والتي تشير إلى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم لابد من المرور بخطوات ومراحل. هذه المراحل عباره عن نموذج لتكوين نظرية حديثة عن النمو الاقتصادي وليست طريقة لوصف وتعميم بعض الملاحظات عن الواقع الاجتماعي. قام "والت روستو" ١٩٦٠ بصياغة هذه النظرية على فكرة مؤداها أن المجتمع يمر بمراحل النمو الاقتصادي التي تلك المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة، لتصل إلى درجة متقدمة من النمو من خلال التفاعل بين فئات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية(شفيق، ٢٠٠٠: ٣٧). قسم"روستو" مراحل النمو وفقًا لأبعادها الاقتصادية إلى خمس مراحل تاريخية:

*__مرحلة المجتمع التقليدي__: وتتمثل هذة المرحلة في استجابة المجتمع التقليدي لعملية التطور والتحديث، فقد ذكر"روستو" بعض خصائص المجتمع التقليدي والتي تتمثل في انخفاض مستوى دخل الأفراد، انتشار العادات والتقاليد الجامده كالعصبية والقبلية والقدرية، التخلف العلمي والتكنولوجي، النظام الاقطاعي المرتبط بالزراعة.

*__مرحلة التهيؤ للإنطلاق__: يتجه المجتمع في هذة المرحلة إلى التهيؤ لمرحلة إنتقالية يبدأ المجتمع فيها بالتطور في مجال الزراعة والمنتجات الزراعية، ظهور طبقة واعية تؤمن بالتقدم والتطور، ظهور الصناعات والمشروعات الصناعية مما يترتب علية زيادة في الإستثمار.

*__مرحلة الإنطلاق__: ما أن يتهيئ المجتمع للإنطلاق نحو النضوج يتم تطبيق أحدث الوسائل والتكنولوجيا واغفال كل معوقات التنمية وبالتالي يبدأ الانتاج في الزيادة، ويزداد تصدير الفائض في الانتاج وبالتالي يزداد الدخل القومي.

*__مرحلة التوجه نحو النضوج__: وللانتقال من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج حدد "روستو" قرابة ٦٠ عامًا للانتقال لتلك المرحلة، فقد بنى هذا التقدير على أساس دراسته التاريخية للتجربة الفرنسيه والبريطانيه. وفي هذه المرحلة يظهر نوعين من التغيرات: أولاً: يرتفع متوسط دخل الأفراد وبالتالي اشباع الحاجات الأساسية للإنسان، ثانيًا: يزداد نسبة سكان الحضر ومن ثم تزداد العمالة في الشركات والمؤسسات، وبذلك يتغير تركيب القوى العاملة التي تتطلب مهارات علمية وثقافية.

***مرحلة الإستهلاك الجماهيري**: وهنا في هذه المرحلة تبدأ إنتاج السلع المعمرة وبالتالي يبدأ الإستهلاك والرفاهية، وتتوافر شبكات الرعاية الصحية والترفيهية والإعلامية والثقافية على أعلى مستوى. وقد وجهت لهذه النظرية التي قدمها" روستو" العديد الإنتقادات وذلك لعدم دقة وموضوعية هذا التصور في معالجته لأسباب التخلف في الدول النامية، كما أنها أغفلت تاريخ وحاضر تلك الدول التي لها تاريخ وحضارة عريقة والتي تتفوق بها عن تاريخ الدول المتقدمة(السمالوطي، ١٩٦٨: ٣٤,٣٥).

٥- نظرية الدفعة القوية Big Push Theory

صاغ هذه النظرية "روزنشتاين" عام ١٩٤٣، وقام بتطويرها "ميرفي" عام ١٩٨٩. تتلخص فكرة النظرية بأن"المجتمع بحاجة إلى دفعة قوية أو برنامج استثماري كبير لكي يتغلب على العقبات التي تواجه سير عمليات التنمية وبالتالي تصحيح مسارات التنمية"(مندور، ٢٠١١: ٥٤). وتتلخص أهم قضايا النظرية في الآتي:

* تؤكد النظرية على ضرورة توافر حد أدنى من الموارد للبدء في العملية الاقتصادية وذلك لضمان تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات وتجنب الإخفاقات التي قد تواجهها بعض القطاعات. لذا لابد من تحقيق استثمارات ضخمة في جميع القطاعات، تتمثل في بناء مرافق البنية التحتية والاجتماعية من طرق مواصلات واتصالات وخدمات تعليمية وتدريب غيرها. ذلك المنهج ضروري لتحقيق التكامل بين وسائل الإنتاج والإدخار والعرض والطلب وإعتمادها المتبادل فيما بينهم.

* أوضح "روزنشتاين" بعض الخصائص التي يجب توافرها في الدول النامية لتحقيق عملية النمو وهي:

أ- عدم قابلية دول الإنتاج (الدول المتقدمة) للتجزئة: حيث تتميز تلك الدول بإرتفاع الحد الأدنى من رأس المال الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتمثل في مشروعات النقل والطاقة وغيرها.

ب- عدم قابلية الطلب للتجزئة: والذي يفسره إرتباط مشروعات الإستثمار ببعضها لتقليل المخاطر، بينما تزداد في المشروع الواحد لخلق أسواق لغيرها(عجمية وآخرون، ٢٠٠٨: ١٧٠،١٧١).

* وأخيرًا، رفض"روزنشتاين" الأسلوب التدريجي لتحقيق التنمية وذلك إنطلاقًا من فرضية أن التصنيع هو الطريق الوحيد للتقدم في البلدان النامية، على أن تبدأ عملية التصنيع بدفعة

قوية كالنموذج الروسي في التصنيع، أو النموذج الذي يقترحه "روزنشتاين" في التصنيع. والتي يمكن إيضاحهم فيما يلي: **النموذج الروسي للتصنيع:** يتضمن جميع المراحل الصناعية بشكل متكامل ويشمل: صناعات ثقيلة وخفيفة، إنتاج الآلات. هذا النموذج يهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي والذي يعتمد على الموارد المحلية، ولكن يرفض "روزنشتاين" هذا الأسلوب للبلدان المتخلفة لأنه يتطلب قدر كبير من الموارد كما أنه يحرم الدولة من التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وفوائده، كما يفقده مزايا تقسيم العمل الدولي. **نموذج "روزنشتاين" للتصنيع:** ذلك الأسلوب الذي يقترحه للتصنيع في البلدان المتخلفة و يتمثل في الآتي:

- ضرورة توجيه الإستثمارات الضخمة لدعم الصناعات الإستهلاكية الخفيفة والتي يمكنها من تحقيق جدواها الاقتصادية.
- ضرورة إقامة توازن بين الصناعات الإستهلاكية ومشروعات رأس المال الاجتماعي، ونظرًا لما تعاني منه الدول المتخلفة من مستوى متدني من البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي لذا يجب الأخذ بها في الإعتبار.
- ضرورة إبراز دور الدولة في تخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع لتطبيق مبدأ الدفعة القوية (عجمية وآخرون، ٢٠٠٨: ١٧٦).

وبناءً على ماتقدم، اعتبرت نظرية "روزنشتاين" الأشمل من النظريات التقليدية التي تميزت بالسكون. ونظرًا لنقص الطلب في بلدان العالم النامي فبالتالي تلك الاستثمارات سوف تعمل على خلق وزيادة الطلب ويصبح الإنتاج مجدي للعديد من المشروعات المختلفة (مندور، ٢٠١١: ٥٥).

٦- نظرية الدولة التنموية Development State Theory

عانت معظم دول الجنوب من العديد من مشاكل تحقيق التنمية في بلدانها، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها: اعتمادها على نماذج تنموية غير متماشية مع إمكانيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أيضًا غياب نموذج عام لتحقيق أهداف التنمية، فضلاً عن عدم استمرار تلك الدول في تطوير النماذج والبرامج التنموية. وفي مقابل ذلك، قامت بعض الدول بتحديات ووضع نماذج تنموية خاصة بها تنبثق تلك النماذج من حاجاتها وإمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما نجحت به دول شرق آسيا كاليابان وكوريا الجنوبية وهو ما يعرف "**بنموذج الدولة التنموية**". يرتبط نموذج "الدولة التنموية" بوجود علاقة بين

الاقتصاد والسياسة، هذا النموذج يتحقق بوجود الدور القيادي للدولة حيث تقوم بإنشاء جهاز بيروقراطي لديه صلاحيات لتنسيق وتحقيق الأهداف التنموية. وفي القرن السابع عشر والثامن عشر استخدمت الدول الأوروبية نفس السياسات، والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، كما طبقت ذلك النموذج دول أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي توصيف عام "للدولة التنموية" نجد أن المصطلح يشير إلى الدور الإنمائي والمحوري الذي تمارسة الدولة، ودور الدولة هنا يُعنى به "الدور التنموي للدولة" (الذي يتوجه إلى التنمية الاقتصادية والتي تستعين في تحقيقه إلى: بيروقراطية ذات كفاءة، ووجود شراكة مع القطاع الخاص بحيث تقوم بتوجيهه وقيادته نحو أهداف التنمية). وليست "الدولة التدخلية" (التي تنظم وتدير المجتمع وتنوب وتقرر عنه، ذلك الدور الذي ساد فترة طويلة في عدد من الدول وإن استطاعت تحقيق بعض الانجازات فقد بقيت هشه وبيروقراطية) (Caldentey, 2008: 27,28).

أ- نشأة المفهوم وتعريفه

لقد مر الدور الانمائى للدولة بمراحل عديدة، ففي فترات الحرب الباردة كان الصراع ما بين ايدلوجية اشتراكية تسعى إلى وجود دور كبير للدولة، وبين ايدلوجية ليبرالية تسعى إلى تقليل دور الدولة واطلاق حرية السوق، ولكن مفهوم الدولة التنموية هو مفهوماً مستقلاً لا يندرج تحت أي من تلك الايدولوجيات، أما عن تعريف المفهوم فقد دارت معظم تعريفاته حول أنها دولة تسعى إلى التنمية بشكل سريع وذلك نتيجة لتأخرها في عمليات التنمية، ويكون لتلك الدولة دور أساسي في قيادة عمليات التنمية (يوسف، ٢٠٢٠).

عالم السياسة الأمريكى (**تشالمرز جونسون Chalmers Johnson**) كان له دور مهم فى صك وصياغة هذا المفهوم خلال الثمانينيات من القرن العشرين، فقد ظهر المفهوم لأول مرة عام ١٩٨٢م فى كتابه (المعجزة اليابانية)، فقد أشار إلى نموذج التنمية التى شهدتها اليابان خلال النصف الثانى من القرن العشرين، كما ذكر دور السياسات التدخلية القوية التي نفذتها اليابان والتي أدت إلى استدامة وسرعة التصنيع والتنمية الاقتصادية. فقد عرّف(جونسون) "الدولة التنموية" بأنها دولة تركز على التنمية الاقتصادية وتتخذ الاجراءات السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما حدد مجموعة من المؤشرات على أدوار الدولة التنموية، وذلك من خلال حديثه عن التجربة اليابانية والدور الذى لعبته وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في

تحقيق المعجزة اليابانية، حيث اعتبر(جونسون) الدولة التنموية دولة تسعى لإحداث تنمية اقتصادية عاجلة مستعينه ببيروقراطية ذات كفاءة، وتسعى تلك الدولة إلى تحقيق معدل نمو عال فى سبيل الحفاظ على شرعيتها، كما يشير المفهوم لنموذج تنموي تتدخل فيه الدولة بدور فعال ومهم في توجيه مسار التنمية الاقتصادية. وبذلك أصبح المصطلح مقرونًا بالنجاح الساحق الذي حققته البلدان الصناعية في دول شرق آسيا(النمور الآسيوية) &Nem Singh (Ovadia, 2018: 1035).

ب- أهم الاسهمات في نظرية الدولة التنموية

يتخلص مفهوم "الدولة التنموية" ويطلق على الدول التي تتمتع بمستويات عالية من الحكم الذاتي من شرائح مختلفة من الطبقة الرأسمالية والنقابات العمالية، ولها قدرة مؤسسية عالية وقوية، ذلك الشكل يسمح بتدخل الدولة وتنفيذ بعض السياسات الناجحة التدخلية للدولة لتحقيق أهداف التنمية. وفي السطور القادمة سوف نلقي الضوء على بعض المساهمات الموضوعية في نظرية الدولة التنموية.

* يميز **"تشالمرزجونسون"** بين نوعين من أشكال الدولة التنموية: الدولة التطويرية – الدولة التنظيمية، حيث يرى الدول الغربية والتي في بداية التصنيع دخلت الأسواق في أواخر القرن التاسع عشر هذه الدول لها مهام تنفيذية، في حين الدول التي دخلت في وقت متأخر إلى التصنيع هي قادة حملة التصنيع، يرى "جونسون" الولايات المتحدة هي نموذج لدولة منظمة أما اليابان هي دولة تنموية، والفرق الرئيسي بين الشكلين يتعلق بالدولة والسوق، فالتصنيع السريع للاقتصاد الياباني أصبح ممكن من خلال مخططات عقلانية استراتيجية من الدولة اليابانية (Mollaer, 2016: 3).

* يرى**"بيتر إيفانز"** والذي يعتبر شخصية رائدة في المدرسة السياسية، أن السمات المميزة للدولة التنموية الناجحة تتكون من: البيروقراطيات العقلانية، ويكون أعضاء البيروقراطية مرتبطون من خلال الشبكات غير الرسمية التي تضمن الاتساق الداخلي للبيروقراطية. أيضًا يميزها التعاون بين الدولة والقطاع الخاص مع التماسك الداخلي للبيروقراطية العقلانية والذي يعمل على استقلالية الدولة. ووفقًا لتلك الرؤية، يؤكد "إيفانز" على مجموعة من الاتصالات التي تربط الدولة بشكل قوي لفئات اجتماعية معينة شاركتها الدولة في مشروع التحول المشترك (Mollaer, 2016: 4).

* كما يرى"**أوني**" الدولة التنموية هي التعايش بين: الحكم الذاتي للبيرواقراطية والتعاون بين القطاع الخاص للدولة، أما عن **"ليندا فايس"** فيصف الدولة التنموية بأنها نظام سياسي يدعم مشاركة مشروع التحول الاقتصادي، حيث يوجد تماسك النخبة على الأهداف الوطنية الأساسية، ويتم إعطاء البيروقراطية الاقتصادية مجالاً كافياً لاتخاذ المبادرات والتصرف بفعالية. ومن خلال تلك المفهومات ونجاح دول كوريا الجنوبية من حيث التنمية يتم شرح مسار وفشل دول الهند والبرازيل من خلال مستوى القدرات المؤسسية التي تسمح بتشكيل تحالفات فعالة بين النخبة السياسية والطبقة الرأسمالية، ومستوى استقلال الدولة التي يضمن أن الدولة تلعب دور مهم في تخطيط وتنفيذ الأهداف التنموية المستدامة (Mollaer, 2016: 5).

* وفي محاولة لإعادة صياغة مفهوم "الدولة التنموية" يرى (**أمارتيا سن Amartia Sen**)، وغيره من العلماء الذين يروا أن تطور رأس المال البشري يؤدي للتنمية وأن الاهتمام بالتنمية الإنسانية وتوسيع القدرات الإنسانية وتعزيزها يمكن الدول من تحقيق تنمية مستدامة. حيث كان الاهتمام في ستينيات القرن الماضي ينحصر بالتركيز على (تراكم رأس المال والاستراتيجيات الصناعية الأسيوية)، ولكن يجب التركيز على عامل مهم وأساسي ويساهم بشكل رئيسي في نجاح نموذج الدولة التنموية وهو **التنمية الإنسانية**. لذلك لابد من مراجعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق هذا النموذج، حيث أصبح هناك ضرورة لاقامة شبكات علاقات متنوعة وواسعة لضم قطاعات واسعة من المجتمع المدني. ووفقاً لهذة المعطيات، تؤكد نظرية "الدولة التنموية" على: * التنمية الإنسانية. * الدور المحوري للقدرات الإنسانية (لزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي). هذه التحليلات أدت الى تغير فهم نظرية التنمية، من الفهم التقليدي (تراكم رأس المال يؤدي إلى النمو وأن التنمية الإنسانية تأتي كنتيجة للنمو الاقتصادي) إلى الفهم المستحدث للتنمية التي تلعب فيه الدولة دوراً محورياً في عملية التنمية (Evans & Heller, 2015).

ومن خلال ماسبق نجد أن دور الدولة قد بدأ يأخذ بعداً جديداً خاصة بعد الركود الذى شهده العالم فى فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، لذا لم يعد دور الدولة قاصراً على مواجهة الأزمات، وإنما تحول ليصبح دوراً أساسياً لا غنى عنه فى مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت الدولة مسئولة عن تحقيق مستوى معقول من المعيشة للمواطن. وفي

سياق المفهوم المستحدث "للدولة التنموية" بتركيزه على التنمية والقدرات الإنسانية، يجب أن تعمل الدول على الآتي:

* توفير خدمات ذات جودة عالية مثل التعليم، الرعاية الصحية. وذلك يتطلب جهداً كبيراً ونوعياً من الدولة وتدخلها.

* وضع استراتيجيات ذات كفاءة وفعالية كبيرة وذات جودة عالية لتقديم تلك الخدمات. فهناك متطلبات يجب توافرها حتى تستطيع الدولة الوفاء بالتزامها وتقديم خدمات عامة ذات نوعية عالية .

* توافر بنية تحتية (تتبناها السلطة) لكي تصل بالمجتمع إلى الأفضل.

* ضرورة وجود هياكل ادارية وبنايات أكثر كفاءة وفعالية.

* ضرورة المشاركة والتعاون والتشاور بين الدولة والمجتمع بين أطراف عملية صنع القرار.

* توافر معلومات دقيقة وقنوات التغذية العكسية feedba channels لكي تتمكن الدولة من إجراء أي تصحيح للسياسات واستثمار للموارد العامة بكفاءة وفعالية ومرونة.

* توافر آليات فعالة للشراكة والتشاور، بحيث تضم كل قطاعات المجتمع لانتاج سياسات عامة ذات كفاءة وفعالة، وأن تتوفر قنوات للتغذية العكسية بشكل دائم للمجتمع المدني لتحسين نوعية الخدمات وتوصيل تلك الخدمات خاصة التعليم والتخطيط على المستويات المحلية(Evans & Heller, 2015).

ج- مؤشرات الدولة التنموية

كشف التراث الأكاديمي لدول شرق آسيا التنموية وتجاربها، أن مفهوم "الدولة التنموية" يؤكد على دور الدولة الهام في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وذلك عن طريق تعزيز التنمية بدلاً من رؤية الدولة باعتبارها العامل الذي يمكن أن تعمل على إنتاج النمو. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول إنه على الرغم من تنوع المنظور وتعدد التعريفات التي تم تناولها بين الباحثين فإن هناك اتفاق على وجود عدة مؤشرات لنموذج الدولة التنموية . وحتى تستطيع الدولة انتاج سياسات عامة ذات كفاءة وخدمات ذات نوعية عالية، يجب أن تتوافر في هذه الدولة أربعة مكونات أساسية تتضمن:

- **أجهزة ونخبة بيروقراطية تتسم بالكفاءة والفاعلية والتماسك:** وعدم تأثرها بالمصالح السياسية التي تغلب على رجال السياسة، وأن تجعل هدفها الأول هو الهدف التنموي للدولة.
- **مجتمع مدني(*) في شكله الواسع إدارياً وسياسياً:** حيث يتطلب تحول الدولة التركيز على المجتمع المدني بدلاً من التركيز على النخب ومصالحها، وأيضاً تكامل فاعلية الدولة وقدرتها وأجهزتها (Routley, 2012: 8).
- **فعالية الدولة وقيادة سياسية تحمل هدفاً وأولوية لتحقيق التنمية:** ترجع أهمية القيادة السياسية ودورها في الدولة التنموية أنها بمثابة العنصر الذى يحدد الأولويات فى السياسة العامة للدولة، كما أنها تتمتع بدور محوري في رسم هذه السياسة وتنفيذها، لذلك نجد أن القيادة المستنيرة صاحبة المشروع التنموي هى أول مقوم من مقومات الدولة التنموية، وعلى ذكر ذلك: "مهاتيرمحمد" في ماليزيا، "نهرو" في الهند، الجنرال "بارك تشونج هي" في كوريا الجنوبية، كما نجد أن هذه القيادة لابد أن تحمل استراتيجية معينة لتحقيق التنمية، تقوم تلك الاستراتيجية على: الاعتماد على الذات، وقيام الدولة بالدور الأهم فى عملية التنمية، والتنصيع من أجل التصدير، واعطاء أولوية للإهتمام بالتصنيع، ووضع قيود وضوابط على عمليات الاستثمار الأجنبي (Routley, 2012: 9).
- **استقلالية الدولة وقدرتها على تحقيق أهداف جماعية (وليس اهداف النخبة وحدها):** أي قدرتها على صياغة أهداف باستقلالية عن المصالح الفردية ومصالح النخبة، وكذلك قدرتها على تعبئة الموارد ووضع الاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية. ومن خلال تلك المؤشرات يمكن أن نستنتج تعريف عملي "للدولة التنموية" وهو تلك الدولة التي لديها هياكل تنموية تؤدي إلى التنمية (Routley, 2012: 9).

---

*) يشير مصطلح (المجتمع المدني) إلى الدور الذي تقوم به الجماعات المختلفة داخل المجتمع من أجل تحقيق التعاضد فيما بينها على أساس العمل الجماعي التطوعي الخدمي، ويتسم المجتمع المدني بالسمات الآتيه: العمل الجماعي، الترابط لمواجهة التحديات المشتركة، إعلاء قيم حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية (وذلك فى حالة النماذج الآسيوية)، تقديم قيم أداء الواجب قبل البحث عن الحقوق.

ثالثاً: نحو نموذج نظري لتفسير موضوع الدراسة

بعد استعراض العديد من نظريات التنمية التي تفسر عمليتي التخلف والتنمية، وبعد عرض الفرضيات التي تستند إليها كل نظرية، واستنادًا إلى تلك النظريات السابقة، تم تحديد النموذج النظري المناسب الذي يساعد الباحث في توجيه عملية البحث وتحديد المتغيرات الهامة التي يجب دراستها لفهم موضوع الدراسة بشكل أعمق. وعلى الرغم من تناقض بعض النظريات واستخدامها لوحدات تحليلية متباينة، إلا أنها توفر بعض الأفكار الهامة التي قد تساعد في بناء نموذج نظري مفسر لموضوع الدراسة، وهو "الجدوى الاجتماعية لمشروع تنمية قرى الريف المصري (حياة كريمة)"، بالإضافة إلى تقييم أو حصر الفوائد الاجتماعية لذلك المشروع القومي في قرى الريف. حيث يقدم النموذج النظري إطارًا تفسيريًا لرؤية نظرية يسهم في توضيح وتحليل موضوع الدراسة، ويهدف هذا النموذج إلى فهم العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات المختلفة المرتبطة بالموضوع، ويوجه الباحث خلال عملية تحليل البيانات واستنتاج النتائج. وللربط بين النظرية والتطبيق يمكننا عرض تلك الأفكار في السياق النظري الآتي:

بتطبيق نموذج التحديث على موضوع الدراسة: مشروع تنمية قرى الريف المصري "حياة كريمة"، نجد ما يتفق ويختلف مع مسلمات تلك النظرية، حيث تفترض نظرية التحديث أن أسباب تخلف دول العالم الثالث ينبع من الداخل ويتمثل في تأخر الثقافة وقلة الوعي بأهمية التقدم والتطور التكنولوجي، فهذه النظرية تعطي تفسير لأوضاع عدم التقدم والتخلف الموجوده في المجتمع، وعليه ترجع النظرية أسباب التخلف إلى العوامل الداخلية التي تكمن في البناء الاجتماعي والثقافي لتلك الدول.

وبناءً على تلك المعطيات، سوف تلقي الدراسة الضوء على أسباب وعوامل التأخر في قرى الريف المصري ومشكلاته، وبالتالي سوف يتم بحثها والوقوف على أسباب تلك المشكلات في محاوله للبحث عن حلها من خلال الخدمات التي يهدف المشروع لتقديمها للمستفيدين لتحقيق حياة كريمة لهم. أيضاً تتوافق تلك النظرية مع مشكلة البحث في الكشف عن أهمية الإطار الاجتماعي والثقافي في احداث التنمية والتي تتفق مع أهداف المشروع القومي لتنمية قرى الريف المصري "حياة كريمة"، وذلك من خلال مد مظلة الحماية الاجتماعية الشاملة، وذلك بالتركيز على تلبية احتياجات المواطنين في جميع قرى الريف المصري التي تحتاج لتحسين جودة حياة المواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم لضمان حياة كريمة لهم، وهذا مايتفق مع النظرة التكاملية الشاملة للتنمية.

وفي المقابل أكدت نظرية التبعية على العلاقات الخارجية والتي تقوم على فكرة المركز والأطراف وتقسيم الدول هي واقع تخلف دول العالم الثالث، ويمكن توظيف تلك الفكرة على موضوع الدراسه فيما يخص علاقة المنطقة المراد تطويرها(قرى الريف المصري) بالمناطق المحيطة بها، فقد يصلح التطبيق داخل الدولة الواحدة فنجد أن جميع محافظات الجمهورية (الأطراف) تعمل لخدمة محافظة القاهرة (المركز) لأن بها التركز السياسي والصحافي وهي بؤرة الاهتمام. وفي المقابل توجد الكثير من القرى المحرومه من الخدمات الاساسيه والتي تعتمد معظمها على النشاط الزراعي. ولتوضيح تلك الرؤية، نجد أن المدن الحضريه في أغلب بلدان العالم النامي عملت على افقار الريف وأهملت الزراعة. وبعد أن كان الريف يحقق الاكتفاء الذاتي ويعتمد على نفسه في الموارد الغذائية بل ويعمل على تزويد المدن بها، أصبح الريف وبسبب بعض السياسات الخاطئه يعتمد في قوته اليومي على المدن مما زاد التبعية والتخلف. فأدى التركيز على الخدمات في العاصمة إلى الهجرة من الريف إلى المدن وترك الزراعة، مما ترتب عليه ازدياد المشاكل الاجتماعية في المدن الحضريه (المركز). وبذلك تتحقق فكرة علاقات التبعية الاستغلالية داخل الدولة الواحده والتي تقوم على فكرة الأخذ دون مقابل. وعلى ذكر ماسبق، لكي تتحقق التنمية والتقدم في بلدان العالم النامي فلابد من كسر والتحرر من التبعية الاستغلالية. وهذا ماهدف إليه مشروع تنمية قرى الريف المصري"حياة كريمة"، بالقاءه الضوء واهتمامه بجميع قرى محافظات مصر وذلك من خلال: تحسين الموارد الذاتية، الامكانيات المادية، والاعتماد على القدرات البشرية، وذلك لخلق الاعتماد على النفس ذلك الفكر الذي يضمن تحقيق سير العملية التنموية.

وفي حالة أخرى، ووفقاً لصياغة "والت روستو" لنظرية مراحل النمو، والتي تتلخص فكرتها في: أنه للانتقال من التخلف إلى التنمية لابد من مرور المجتمع بمراحل للنمو الاقتصادي (خمس مراحل)، تلك المراحل الخمس التي مرت بها الدول المتقدمة من خلال التفاعل بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية لذلك المجتمع. وبتطبيق أفكار تلك النظرية نجد أنه يمكن الاستفادة منها وتطبيقها على موضوع الدراسة، خاصة مرحلة الانطلاق والتي يمكن من خلالها تحقيق النمو الذاتي للدول النامية. ووفقًا لتلك الرؤية، فإن مشروع تنمية قرى الريف المصري يعمل على تهيأة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لعملية التقدم والتنمية الاقتصادية، ويركز على الأنشطه والقطاعات، وأيضاً على الموارد المحلية الموجهه للإستثمارات التي تعمل على تحقيق التنمية.

ومن زاويةٍ أخرى، ووفقاً لمسلمات نظرية الدفعة القوية " لروزنشتاين"، تلك النظرية التي تتلخص في ضرورة تطوير مستوى البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي لتحقيق توازن بين جميع شرائح المجتمع. والتي تقدم تبريرات يثبتها الواقع في التجربة المصرية، وذلك من خلال تقديم المشروع القومي لتنمية قرى الريف المصري"حياة كريمة"، وما يشمله من توجيه عدد من المشروعات التنموية في آنٍ واحد تلك المشروعات التي تعمل على تحقيق جدواها الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين منها.

ولتطبيق مبدأ الدفعة القوية للدولة المصرية وتعديل مسارها لتحقيق التنمية، يجب أن يكون هناك دور بارز للدولة في عملية التخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع لتحقق المشروعات التنموية جدواها الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المبدأ، فإن النظرية والواقع يشيران إلى أن مشروعات البنية التحتية هي التي تمهد الطريق لجميع الأنشطة الإنتاجية الأخرى، والاستثمار فيها يكون من قبل مستثمرين محليين واجانب.

ومن خلال مراجعة التراث النظري الحديث في نظريات التنمية والتخلف وفيما يخص الاطلاع على تجارب بعض الدول التنموية ورصد مؤشرات التنمية لتجارب تلك الدول كاليابان ودول شرق آسيا، نشير إلى أهمية نظرية "الدولة التنمويه" كنموذج مهم لعملية التنمية في مصر، وذلك لتوافق تلك النظرية مع "رؤية خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة " المتفق عليها عالمياً، وتوافقاً مع رؤية مصر نحو مستقبل أفضل من خلال اعداد "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ". والذي من خلالها اتجهت الدولة المصرية باجراء العديد من الاصلاحات الهيكلية واتخاذ القرارات اللازمه سعياً منها لضمان الحق في التنمية لجميع المصريين، واطلاق العديد من المشروعات القومية ومن أهمها مشروع تنمية قرى الريف المصري"حياة كريمة" موضوع الدراسة، الذي يهدف إلى قياس جدواه الاجتماعية وقياس مردوده وأثره الاجتماعي على المستفيدين منه في جميع قرى الريف المصري وذلك باعتباره من أفضل الأساليب التنموية المتبعه لتصحيح المسار الاقتصادي والاجتماعي. وبتطبيق مفهوم" الدولة التنموية "خاصةً مفهوم "تشالمرز جونسون" عن الدولة التنموية، والتي اتجهت كتاباته على طبيعة الدولة وبيروقراطيتها ودور القيادة السياسية كمحرك أساسي لنجاح التجارب التنموية، كذلك رؤية "امارتيا سن" نحو صياغة مفهوم جديد للدولة التنموية من خلال الاهتمام بالتنمية الانسانية ورأس المال البشري، نجد توافق تلك الرؤية والمفهوم مع مقومات الدولة التنموية المصرية ورؤيتها للتنمية المتمثلة في المشروع القومي"حياة كريمة".

الملخص:

يعتبر علم الاجتماع هو نتاج للحداثة والإيمان بقوة العقل البشري في قدرته على الإبداع وخلق المعرفة التي يمكن استخدامها لتحقيق النمو والتقدم. لذلك فإن النظريات الاجتماعية للمجتمعات المتقدمة الحديثة لا تعمل فقط على تفسير المجتمع العالمي ولكنها أيضًا تعمل على تحديد مشاكله ووضع الحلول لتلك المشكلات، لذا فقد حرص الكثير من المفكرين من مختلف التخصصات العلمية على دراسة قضايا التنمية محاولين تحديد أبعادها والتعرف على الظروف المهيأة لها والعوامل المؤدية إليها، والنتائج المترتبة عليها، والمعوقات التي قد تعترض سيرها،وفيما يلي سوف نعرض أهم هذه الاتجاهات والأفكار بشكل موجز فقد ساهمت تلك النظريات بإلقاء الضوء على أهم أسباب تخلف العديد من الدول والإستراتيجيات اللازم إتباعها لتحقيق التنمية.

أولا: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التنمية والتخلف

لدراسة الواقع الاجتماعي للدول النامية كان لابد من معرفة بعض الاتجاهات النظرية التي تحاول تفسير واقع تلك الدول. وعلى الرغم من صعوبة تصنيف هذه الاتجاهات إلا أنه يمكننا تصنيفها إلى اتجاهين رئيسين هما: الاتجاه المادي والذي أسس دعائمه "كارل ماركس"، والاتجاه المثالي الذي أقامه "ماكس فيبر".وفيما يلي سوف نتناول أهم هذه الاتجاهات والأفكار بشكل موجز.

١- اتجاه النماذج والمؤشرات المثالية

يعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات النظرية انتشاراً في دراسة قضايا التنمية والتخلف والبلدان النامية، ويقوم على تحديد عناصر التخلف والتقدم للبلدان إعتمادًا على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية لتحديد الخصائص العامة للمجتمعات المتقدمة والمتخلفة. فالمؤشرات الكمية يمكن من خلالها التعرف على خصائص الدول المتقدمة والبلدان النامية باستخدام المؤشرات الإحصائية مثل: متوسط دخول الأفراد، معدلات التعليم، عدد الأطباء في المستشفيات..إلخ، أما المؤشرات الكيفية فتتمثل في: سوء التغذية، انتشار البطالة، التبعية السياسية والاقتصادية، التفاوت الطبقي، عدم توافر القيم المعنوية، والمصلحه الجمعية وغيرها.

٢- اتجاه الانتشار الثقافي

يقوم هذا الاتجاه على فكرة الإنتشار الثقافي أو"التثقيف" باعتباره أسلوبًا لتحقيق التنمية، وتتم عملية التثقيف عن طريق انتقال العناصر الثقافية والمادية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية وذلك بهدف انتقال عملية التنمية إلى تلك الدول، أي تقوم المجتمعات الغربية الحديثة بنقل المعرفة والمهارات ورؤوس الأموال والقيم والتكنولوجيا إلى الدول المتخلفة، لكي تستطيع تلك الدول النهوض بمجتمعاتها وثقافتها لمواكبة الدول المتقدمة. وتتم عملية التثاقف عن طريق مرحلتين: **أولاً:** نقل العناصر الثقافية من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة، **ثانياً:** تنتشر هذه العناصر إلى الأقاليم ثم إلى كل مناطق تلك الدول.

٣- الاتجاه الماركسي المحدث

استند هذا الاتجاه إلى التصور الماركسي لفهمه لواقع المجتمعات التي تقوم على الصراع الدائم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، ويرى ماركس أن التخلف يحدث نتيجة سيادة نمط انتاج متخلف وينتج عنه تكوين اجتماعي متخلف، وبذلك تتسم رؤية ماركس عن التخلف بأنها نظره شمولية ووفقًا لتلك الرؤيه، يعالج الاتجاه الماركسي الجديد التخلف والتنمية من خلال التحرر من التبعية، التي كانت ومازالت هي المسؤلة عن التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتخلفة.

٤- الاتجاه المثالى

يعتبر المؤسس الحقيقي لهذا الاتجاه هو "**ماكس فيبر**"، و يقوم هذا الاتجاه على الدور الذي تلعبة القيم الروحية في التنمية، حيث تعتبر القيم والأخلاق الدينية والاقتصادية هي الدعامة الرئيسية للتنمية الإقتصادية، وأن تغيير القيم والاتجاهات هو من المتطلبات الرئيسية لخلق مجتمع حديث.

ثانيا: نظريات التنمية

١- نظرية التحديث Modernization Theory

تتلخص قضايا ومسلمات هذه النظرية في أن التحديث يتم من خلال الاحتكاك بالغرب وبالثقافة الغربية"، باعتبار أن الثقافة الغربية هي الناقلة للتحديث والمحركة لعمليات

التحديث ولكل قضايا التنمية في العالم الثالث الذي يمر بمراحل من التطور الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن مصير مجتمعات العالم الثالث سيكون مثل مصير المجتمعات الغربية بمعنى أن ماضي المجتمعات الغربية هو حاضر المجتمعات في العالم النامي. ظلت نظرية التنمية هي المسيطرة في الفترة مابين الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الستينيات من القرن العشرين، بل ولاتزال ذات تأثير قوي ومؤثر في الولايات المتحدة وبعض من دول العالم الثالث التي تأثرت بالفكر الأمريكي ونشرته بين الناس.

ومن أشهر رواد نظرية التحديث "روستو" و"هنغتون وليز" وقد انطلق منظروا نظرية التحديث من بعض آراء علماء اجتماع محدثون من بينهم "دايفيد ماكليلاند" في فترة الستينيات، "اليكس انكلز" و"ديفيد سميث" في فترة السبعينيات.

٢- نظرية التبعية Dependency Theory

تتلخص قضية التبعية في قضية أساسية مؤداها "أن التخلف الاقتصادي والفقر الموجود في دول العالم الثالث هو ناتج عن علاقة إستغلال الدول المتقدمة لموارد وفائض الدول النامية". ركزت مدرسة التبعية على العوامل الخارجية كعامل رئيسي لتخلف بلدان العالم الثالث؛ ومن هذا المبدأ تصبح الدول المتقدمة هي المسؤلة عن تخلف تلك الدول وتعمدها لإبقاء الدول النامية تابعة لها حيث تعمل على عرقلة سير التنمية عن طريق إهمال الإنتاج، إحتكار الأسواق، تقليل الصادرات وتشجييع الواردات. من أشهر كتاب ومفكري نظرية التبعية: "أندريه جندر فرانك" وهو من أشهر كتابها حيث يرى أن إستمرار وفقر دول العالم الثالث هو نتاج لتبعيته، كما يرى أن الإحتكار التجاري هو الذي يفسر كيفية إستغلال دول المركز لدول الأطراف أو الهوامش وأن الرأسمالية هي المسئولة عن تخلف دول الهوامش.

٣- نظرية النظام العالمي World System Theory

إرتبطت نظرية النظام العالمي بإسم العالم "إيمانويل والرشتين"عام ١٩٣٠ وكان من أهدافه خلق تفسير بديل لكي يحقق فاصل مفاهيمي واضح مع نظريات التحديث والتنمية؛ لكي يتوفر نموذج نظري جديد لظهور الرأسمالية والصناعية. إعتمد "والرشتاين" على ثلاث روافد أساسية في تصوره لفهم النظرية هي مدرسة انااليس وكارل ماركس ونظرية التبعية. تتلخص هذه النظرية في شرح "الاقتصاد الرأسمالي العالمي" باعتباره نظام اجتماعي

كلي متفاعل له حدود وهياكل وأعضاء وقواعد شرعية، ذلك النظام يتكون من مكانات طبقية متفاوته في القوة السياسية ودرجة النمو الاقتصادي ويقوم النظام العالمي على مبدئ غير متكافئ بين العلاقات بين دول مركز والمحيط، حيث يقوم على علاقات إستغلالية وإمتصاص الفائض من دول الأطراف إلى دول المركز، ويرى "والرشتاين" أن النظام العالمي الجديد لايمكن أن يستمر إلا من خلال إستمرار إستغلال دول الأطراف.

٤- نظرية مراحل النمو عند روستو

تشير نظرية مراحل النمو إلى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم لابد من المرور بخطوات ومراحل. هذه المراحل عباره عن نموذج لتكوين نظرية حديثة عن النمو الاقتصادي وليست طريقة لوصف وتعميم بعض الملاحظات عن الواقع الاجتماعي. قسم"روستو" مراحل النمو وفقًا لأبعادها الاقتصادية إلى خمس مراحل تاريخية وهي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للإنطلاق، مرحلة الإنطلاق، مرحلة التوجه نحو النضوج, مرحلة الإستهلاك الجماهيري.

٥- نظرية الدفعة القوية Big Push Theory

صاغ هذه النظرية "روزنشتاين" عام ١٩٤٣، وقام بتطويرها "ميرفي" عام ١٩٨٩. تتلخص فكرة النظرية بأن"المجتمع بحاجة إلى دفعة قوية أو برنامج استثماري كبير لكي يتغلب على العقبات التي تواجه سير عمليات التنمية وبالتالي تصحيح مسارات التنمية و تؤكد النظرية على ضرورة توافر حد أدنى من الموارد للبدء في العملية الاقتصادية. رفض"روزنشتاين" الأسلوب التدريجي لتحقيق التنمية وذلك إنطلاقًا من فرضية أن التصنيع هو الطريق الوحيد للتقدم في البلدان النامية وإعتبرت تلك النظرية أشمل من النظريات التقليدية التي تميزت بالسكون.

٦- نظرية الدولة التنموية Development State Theory

يطلق مفهوم "الدولة التنموية" على الدول التي تتمتع بمستويات عالية من الحكم الذاتي من شرائح مختلفة من الطبقة الرأسمالية والنقابات العمالية، ولها قدرة مؤسسية عالية وقوية، ذلك الشكل يسمح بتدخل الدولة وتنفيذ بعض السياسات الناجحة التدخلية للدولة لتحقيق أهداف التنمية. كشف التراث الأكادايمي لدول شرق آسيا التنموية وتجاربها،

أن مفهوم "الدولة التنموية" يؤكد على دور الدولة الهام في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وذلك عن طريق تعزيز التنمية بدلاً من رؤية الدولة باعتبارها العامل الذي يمكن أن تعمل على إنتاج النمو. وتؤكد نظرية الدولة التنموية على التنمية الإنسانية الدور المحوري للقدرات الإنسانية (لزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي). هذه التحليلات أدت الى تغير فهم نظرية التنمية، من الفهم التقليدي (تراكم رأس المال يؤدي إلى النمو وأن التنمية الإنسانية تأتي كنتيجة للنمو الاقتصادي) إلى الفهم المستحدث للتنمية التي تلعب فيه الدولة دوراً محورياً في عملية التنمية.

ثالثاً: نحو نموذج نظري لتفسير موضوع الدراسة

النموذج النظري الذي تم وضعه يسعى إلى تفسير موضوع الدراسة، وهو "الجدوى الاجتماعية لمشروع تنمية قرى الريف المصري (حياة كريمة)". يعتمد النموذج على مجموعة من النظريات التنموية المختلفة مثل نظرية التحديث، ونظرية التبعية، ونظرية مراحل النمو، ونظرية الدفعة القوية. يتيح هذا النموذج توجيه الباحث في عملية البحث وتحديد المتغيرات الهامة التي يجب دراستها لفهم موضوع الدراسة بشكل أعمق.

نظرية التحديث: يتناول التحليل العوامل الداخلية والثقافية التي قد تؤثر في تخلف المجتمعات، كما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين الوعي والتقدم التكنولوجي لتحقيق التنمية.

نظرية التبعية: يبرز العلاقات الخارجية والتأثير الذي يمارسه المركز على المناطق الطرفية. يستند إلى فكرة التحرر من التبعية الاستغلالية لتحقيق التنمية المستدامة.

نظرية مراحل النمو: يعتبر مشروع "حياة كريمة" خطوة نحو مرحلة الانطلاق وتحقيق النمو الاقتصادي. وأيضًا يركز على تهيئة الظروف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نظرية الدفعة القوية: يؤكد على أهمية تطوير البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي لتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي. كما يسلط الضوء على دور الدولة في تنفيذ مشروعات التصنيع وتطوير المشروعات التنموية.

وبشكلٍ عام، التوجه نحو تكامل النظريات يمكن أن يسهم في فهم أعماق قضايا التنمية في قرى الريف المصري وتحديد السبل التي يمكن من خلالها تحقيق حياة كريمة للمجتمعات المحلية.

قائمة المراجع العربية:

فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ت: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٦٦.

محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص٤٦٨، ص٤٦٩.

السيد الحسيني، التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٢، ص.١٩.

محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتبة الاجتماعية، الأسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤، ص٣٦ .

كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسه نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٥٤، ص٢٦١.

السيد الحسيني، التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٦، ص٥٧.

عبد الرحيم تمام ابوكريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ٢٠٠٣، ص٧٨، ص٧٩.

محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتبة الجامعية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠، الأسكندرية، ص٤٤.

محمد الجوهري ونخبة من أساتذة علم الاجتماع، تنمية العالم الثالث: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٦٢.

أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ت: نخبة من أساتذة علم الاجتماع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص ١٧١.

أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، ت: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة، الأولى، ص ١١٣، ص٦٩.

أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ١١.

أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص١٢.

عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.

إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠١ ، ص ٢٢.

ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ت: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٢٧٥، ص ٢٧٦.

عبد الملك المقرمي، الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين: رؤية نقدية من العالم الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩١، ص٣٩.

عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص٧١.

خالد مصطفى، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، أجيال لخدمات التسويق والنشر، القاهرة، ص٨٥.

إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، مرجع سابق، ص ٢٥.

إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٨، ص١٠٧.

محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتبة الاجتماعية، الطبعة الثالثة، الأسكندرية، ١٩٩٣، ص٣٧.

نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأسكندرية، ١٩٦٨، ص٣٤، ص٣٥ .

عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج- النظرية- القياس، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الأسكندرية، ص ٥٣.

محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص- النظريات الإستراتيجية- المشكلات، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٨، ص١٧٠ ، ص ١٧١.

آية يوسف ذكى يوسف، الدولة التنموية: دراسة مقارنة بين نجاح كوريا الجنوبية فى الفترة ١٩٦١-١٩٨٧، وفشلها في مصر في الفترة١٩٨١– ٢٠٠٨، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ٢٠٢٠.

قائمة المراجع الأجنبية:

Tipps, D. C. (1973). Modernization theory and the comparative study of national societies: A critical perspective. Comparative studies in society and history, 15(2), p.200

Armer, J. M., & Katsillis, J. (2000). Modernization Theory//Encyclopedia of Sociology/Edgar F. Borgatta, editor-in-chief, Rhonda Montgomery, managing editor. Vol. 3. NY: Macmillan Reference USA

Martínez-Vela, C. A. (2001). World systems theory. *Engineering system* division, 83, 1.

Immanuel Wallerstein, The Modern World System, Acadmic Press Inc. New York, 1976, p. 27.

Immanuel Wallerstein, The Modern World System, Acadmic Press Inc. New York, 1976, p. 27.

Caldentey, E. P. (2008). The concept and evolution of the developmental state. International Journal of Political Economy, 37(3), p. 27- 28.

Nem Singh, J., & Ovadia, J. S. (2018). The theory and practice of building developmental states in the Global South. Third World Quarterly, 39(6), p. 1035.

Mollaer, Ö. (2016). Developmental state: A theoretical and methodological critique. Bulletin of Economic Theory and Analysis, 1(1), p.3.

Evans, P, & Heller, P. (2015). Human development, state transformation, and the politics of the developmental state. In The Oxford handbook of transformations of the state.

Routley, L. (2012). Developmental states: a review of the literature.p.8.